

أثر معدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية والودائع لدى البنوك التجارية الأردنية (1985-2014)

غازي عبدالمجيد الرقيبات، تركي مجحم الفوزان*

الملخص

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر معدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية وحجم الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية للفترة (1985-2014). ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة. وقد بينت نتائج الدراسة أن جميع متغيرات الدراسة هي متغيرات غير مستقرة في المستوى، ولكن بعد أخذ الفروق الأولى نجد أن متغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وساكنة.

ايضاً أشارت النتائج إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية وحجم الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية، وغير دالة إحصائياً. وعليه فقد تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية. وبينت الدراسة وجود علاقة موجبة بين معدل الفائدة وحجم التسهيلات الائتمانية، ووجود علاقة سالبة بين معدل الفائدة وحجم الودائع.

الكلمات الدالة: جودة الخدمة الإلكترونية، الموثوقية، الاستجابة، سهولة الاستخدام، الأمان، رضا عملاء البنوك عن جودة الخدمة.

الائتمانية، نتيجة لطبيعة هذه الودائع والخصائص التي تمتاز بها.

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة نجد أنها تعتبر محدداً هاماً لمنح التسهيلات الائتمانية، وزيادة حجم الودائع في البنوك، فمعدل أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية تشجع المستثمرين على الاقتراض إذا ما كانت منخفضة، كما وأن معدل أسعار الفائدة على الودائع تشجع العملاء على زيادة حجم وديعتهم المصرفية كلما ازداد هذا المعدل.

وعليه فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر معدل سعر الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية والودائع لدى البنوك التجارية الأردنية.

مشكلة الدراسة:

تعتبر أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية والودائع من أهم العوامل التي يتم الاستناد إليها في تنشيط حجم التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية، وحجم الودائع في البنوك، وفي حال عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية نجد أن ذلك ينعكس سلباً على أسعار الفائدة، الأمر الذي بدوره يؤثر سلباً على النشاط المصرفي على الأخص فيما يتعلق بحجم التسهيلات الائتمانية وحجم الودائع. أضف إلى ذلك فإن أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية والودائع يتم تحديدها من قبل البنك المركزي الأردني، وبالتالي فإن البنوك التجارية، لا تستطيع في ظل ظروف الركود

المقدمة

تلعب البنوك التجارية في الوقت الحالي دوراً هاماً في تنمية الدول ودعمها اقتصادياً، من خلال عدة قنوات مناسبة لحشد المدخرات والودائع ومن ثم استثمارها في تنمية مشاريع اقتصادية مستدامة وشاملة تساهم في تطور ونمو البلدان اقتصادياً.

حيث تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف التي تجعل منها مركزاً ريادياً في إدارة عجلة التنمية الاقتصادية، وتساعد في استمراريتها ضمن البيئة المصرفية، ومن أهم هذه الوظائف القيام بمنح التسهيلات الائتمانية، والتي تعتبر من أهم منابع لتزويد جميع العاملين في ميادين النشاط الاقتصادي بالنقد الحاضر لتيسير المبادلات المالية أو التجارية. ويتم الاستفادة من التسهيلات الائتمانية في إقامة المشروعات على مختلف أنواعها، وتمويل الإنتاج، وتسوية المبادلات بالإضافة إلى التمويل الاستهلاكي، وبالتالي فهي تساعد على زيادة حجم الإنتاج، وتراكم الأرباح في كثير من المنشآت.

وتعتبر الودائع لأجل وودائع التوفير من أهم الودائع التي تستخدمها البنوك وتمكنها من القيام بوظيفة منح التسهيلات

* قسم التمويل والمصارف، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، (2،1). تاريخ استلام البحث 2015/06/07، وتاريخ قبوله 2015/09/07.

الفرضية الأولى:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (1985-2014).

الفرضية الثانية:

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة على حجم الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (1985-2014).

الدراسات السابقة:

دراسة (Mashamba, et. Al, 2014) بعنوان "Analyzing the relationship between Banks' Deposit Interest Rate and Deposit Mobilization: Empirical evidence from Zimbabwean Commercial Banks (1980-2006)"

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة على الودائع وبين حجم الودائع في البنوك التجارية في زيمبابوي خلال الفترة 1980-2006.

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال بناء نموذج لتحليل الانحدار الخطي، حيث تكونت عينة الدراسة من جميع البنوك التجارية في زيمبابوي، بحيث تم تحليل بيانات النموذج من خلال تحليل الانحدار الخطي، إلى جانب مجموعة من الاختبارات القبلية، وقد دلت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة على الودائع وبين حجم الودائع في البنوك التجارية في زيمبابوي.

دراسة (Ojeaga, et. 2014) بعنوان "The Impact of Interest Rates on Bank Deposits Evidence from the Nigerian Banking Sector and a Regional Overview"

وهذه الدراسة هدفت إلى التعرف على أثر أسعار الفائدة على الودائع المصرفية في القطاع المصرفي في نيجيريا خلال الفترة 1989-2012. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال بناء نموذج لتحليل الانحدار الخطي، حيث تكونت عينة الدراسة من جميع البنوك التجارية في نيجيريا، بحيث تم تحليل بيانات النموذج من خلال تحليل الانحدار الخطي. وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لسعر الفائدة على الودائع المصرفية في البنوك التجارية في نيجيريا.

دراسة (Patil and Thakor, 2014) بعنوان "Impact of Interest Rate on Nationalized Bank and Their Investors: A Study with Respect to Indian Banking System"

هدفت هذه

الاقتصادي وعدم الاستقرار التحكم بنشاطها المصرفي والمحافظة عليه.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساولين التاليين:
1. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (1985-2014)؟

2. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة على حجم الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (1985-2014)؟

أهمية الدراسة:

تشكل أسعار الفائدة المحرك الأساسي لنشاط البنوك التجارية والذي تستطيع من خلاله أن تمارس وظيفتها الرئيسية المتمثلة بمنح التسهيلات الائتمانية وجذب الودائع، حيث يؤدي انخفاض أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية إلى تشجيع المستثمرين على القيام بمختلف المشروعات الاستثمارية، الأمر الذي يدفع معه عجلة الاقتصاد المحلي للنمو والانتعاش. كما ويساهم ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع في جذب أكبر عدد من العملاء الذين ستكون الفرصة ملائمة أمامهم لحشد مدخراتهم والاستفادة من الربح المتحقق من أسعار الفائدة، ومن ثم استفادة البنوك التجارية من تلك المدخرات في إقراضها للغير.

وتعتبر دراسة أثر أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية والودائع، من الدراسات الهامة والتي ينبغي البحث فيها نظراً لأن أسعار الفائدة تشكل عاملاً خارجياً مؤثراً على النشاط المصرفي وبالوقت نفسه خارجاً عن سيطرة البنوك، إلى جانب أن مثل هذه الدراسة تفتقر إليها الأدبيات السابقة، على الأخص تلك المطبقة في الأردن.

حيث تساهم هذه الدراسة في بيان أثر أسعار الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية وحجم الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية على مدى ثلاثين عاماً، وبيان طبيعة تأثير حجم التسهيلات الائتمانية والودائع سلباً أم إيجاباً.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الغايات التالية:

1. معرفة أثر معدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (1985-2014).
2. معرفة أثر معدل الفائدة على حجم الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (1985-2014).

فرضيات الدراسة:

الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لسعر الفائدة على حجم الودائع.

دراسة (عطية، 2008) بعنوان: "أثر تغيرات أسعار الفائدة في النشاط المصرفي: دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين للسنوات (1997-2002)": هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تغيرات أسعار الفائدة في النشاط المصرفي في العراق خلال الفترة 1997-2002. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال بناء نموذج لتحليل الانحدار الخطي، حيث تكونت عينة الدراسة من مصرف الرافدين التجاري، بحيث تم تحليل بيانات النموذج من خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط. وقد أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لسعر الفائدة على حجم الودائع، بينما تبين وجود علاقة ارتباط قوية بين حجم الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل مصرف الرافدين.

- وقد هدفت دراسة (الربيعي، 2007) بعنوان: "قياس سعر الفائدة في الودائع والائتمان في المصارف العراقية"، لبيان سعر الفائدة على الودائع باعتبارها إحدى مصادر التمويل في المصارف والتي تؤثر على الائتمان النقدي المباشر، استخدمت هذه الدراسة معادلة الانحدار الخطي البسيط. وقد بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة قوية بين سعر الفائدة والودائع المصرفية (الثابتة والتوفير) بنسبة 80.3%، أما العلاقة مع إجمالي الودائع المصرفية كانت متوسطة بنسبة 64.4%.

أما دراسة (الحمد، 2011) بعنوان: "قياس أثر قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بأدوات السياسة النقدية على الأداء المصارف التجارية في سورية (2006-2009)"، فقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية بين أسعار الفائدة ومعدل العائد على حقوق الملكية، وأيضاً معدل العائد على الأصول.

دراسة (نادي كناكرية، 2009) بعنوان: "محددات هامش الفائدة في البنوك التجارية الأردنية": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم محددات هامش الفائدة، وقد تم استخدام الانحدار المتعدد لقياس العلاقة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخصصات الديون المشكوك فيها وإيرادات البنوك من غير الفوائد وبين هامش الفائدة، بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين المصاريف الإدارية والتشغيلية وهامش الفائدة، بينما لم تظهر النتائج أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطي القانوني وهامش الفائدة.

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة: تعتبر الدراسات التي تناولت موضوع أسعار الفائدة وحجم

الدراسة إلى التعرف على أثر سعر الفائدة على البنوك التجارية والمستثمرين فيها في الهند خلال الفترة 2004-2010. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام الإحصاءات الوصفية، والرسومات والأشكال البيانية. وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لسعر الفائدة على ربحية البنوك التجارية في الهند، وجود أثر لسعر الفائدة على قرارات المستثمرين في تلك البنوك. أما دراسة (قاسم والعلوي، 2013) بعنوان: "قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على النشاطات المصرفية الأساسية": هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على النشاطات المصرفية الأساسية خلال الفترة 2005-2010 في سوريا. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال بناء نموذج لتحليل الانحدار الخطي، حيث تكونت عينة الدراسة من جميع البنوك التجارية في سوريا، بحيث تم تحليل بيانات النموذج من خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط. وقد دلت نتائج الدراسة على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة المرجح وكل من الودائع المصرفية لأجل وودائع التوفير، بينما لم يتبين وجود علاقة قوية بين سعر الفائدة المرجح والودائع تحت الطلب.

دراسة (Enyioko, 2012) بعنوان: "Impact of Interest Rate Policy and Performance of Deposit Money Banks in Nigerian", هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر سياسة سعر الفائدة على الودائع المصرفية في البنوك التجارية في نيجيريا خلال الفترة 1980-2009.

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال بناء نموذج لتحليل الانحدار الخطي، حيث تكونت عينة الدراسة من (20) بنكاً تجارياً في نيجيريا، بحيث تم تحليل بيانات النموذج من خلال تحليل الانحدار الخطي. وقد أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لسياسة سعر الفائدة على الودائع المصرفية في البنوك التجارية في نيجيريا.

بينما دراسة (محمد وقطب، 2011) بعنوان: "الفائدة وأثرها على تغييرات حجم الودائع دراسة ميدانية في مصرف الرافدين للفترة من 2003-2007". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر سعر الفائدة على حجم الودائع في المصارف التجارية في العراق خلال الفترة 2003-2007. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال بناء نموذج لتحليل الانحدار الخطي، حيث تكونت عينة الدراسة من مصرف الرافدين التجاري، بحيث تم تحليل بيانات النموذج من خلال تحليل الانحدار الخطي ومعاملات الارتباط. وقد بينت نتائج

التوقعات تشير إلى ارتفاع مضطرب في أسعار الفائدة فإن العلاقة بين العائد وتاريخ الاستحقاق ستكون علاقة طردية. أما النظرية الثانية، فهي تمثل نظرية تفضيل السيولة والتي توضح بأن المستثمرين عادة ما يفضلون الأوراق المالية التي يسهل تحويلها إلى نقدية والتي تتمثل بالأوراق المالية قصيرة الأجل، وتفترض هذه النظرية وجود علاقة طردية بين العائد وتاريخ الاستحقاق، بحيث إذا كان الهدف من الاستثمار تحقيق عائد مرتفع، فإنه يتوقع أن توجه الموارد المتاحة إلى استثمارات طويلة الأجل. وأخيراً، النظرية الثالثة والتي تعرف بنظرية تجزئة السوق، والتي تؤكد على عدم وجود علاقة بين الأوراق المالية طويلة الأجل والأوراق المالية قصيرة الأجل. حيث يتحدد العائد لكل سوق وفقاً لقانون العرض والطلب، ولا توجد علاقة بين العائد وتاريخ الاستحقاق.

التسهيلات الائتمانية:

الائتمان هو "الحصول على البضائع والخدمات مقابل إعطاء وعد بدفع قيمتها بالنقد حين الطلب بوقت محدد في المستقبل، فالائتمان يقوم على أساس الثقة والأمانة من الطرف الحاصل عليه ويستوجب مرور فترة من الزمن بين وقت التسليم أو الإقراض والتسديد (العازمي، 2012).

وتتمثل التسهيلات الائتمانية المقدمة عن طريق البنوك التجارية في أحد الصور التالية (حجازي، 2008):

1. التسهيلات الائتمانية المباشرة: تعرف التسهيلات المباشرة بأنها الائتمان النقدي المباشر، وهو الأكثر شيوعاً في نشاطات البنوك التجارية وتتمثل في تقديم البنك مبلغاً نقدياً مباشرة لطالب الائتمان ليستخدمها في تمويل مشروعاته، ويمنح هذا الائتمان بضمانات محددة، ومنها:

• القروض بضمانات مختلفة (ضمان كمبيالات، ضمان أوراق مالية).

• خصم الكمبيالات والمستندات المالية.

• التأجير التمويلي.

2. التسهيلات الائتمانية غير المباشرة: يختلف هذا النوع عن الائتمان النقدي المباشر بأنه ائتمان لا يعطى الحق لطالبه استعمال التسهيلات المترتبة عليه استعمالاً مباشراً، ولا تمثل ديناً مباشراً على العميل تجاه البنك إلا إذا لم يتم العميل بالوفاء بالتزاماته وفقاً لسقوف محددة، ومنها ما يلي:

• الاعتمادات المستندية.

• خطابات الضمان.

• بطاقات الائتمان.

• الودائع المصرفية:

يمكن تعريف الوديعة بأنها "اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً

التسهيلات الائتمانية والودائع، دراسات محدودة خاصة العربية منها، إلى جانب ذلك نجد أن تلك الدراسات التي تناولت هذا الموضوع- وفي حدود علم الباحثين- لم تتطرق إلى أثر أسعار الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية والودائع لدى البنوك التجارية الأردنية.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم سعر الفائدة والنظريات المفسرة له:

يكتسب موضوع سعر الفائدة أهمية كبيرة لما له من دور مهم في النشاط المصرفي، ويقاس سعر الفائدة الفرق بين التكاليف المدفوعة من قبل المقترضين لقاء القروض الممنوحة لهم، والفوائد المدفوعة للمودعين لقاء أموالهم المودعة في المصرف (Brock and Rojas, 2000).

وهناك العديد من النظريات التي تفسر سلوك سعر الفائدة وتبرر التغيرات الحاصلة به، وقد أثار بعض الاقتصاديين في العصر الحديث نظريات كثيرة لتبرير الفائدة، وقد اشتركت هذه النظريات في أن المقرض يستحق عائداً مقابل المبلغ الذي قام بإقراضه وهو ما يسمى بمبلغ الفائدة (مخلوفي والعربي، 2011). وهناك مجموعة من النظريات التي سبقت النظرية الحديثة لسعر الفائدة، وأهمها النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة والتي توضح أن سعر الفائدة يمثل العلاوة التي يجب أن تدفع للأفراد لاستئمتهم لتأجيل الاستهلاك الحاضر والقيام بعرف المدخرات (فضيل، 2009).

وقد درست نظرية تجزئة السوق سلوك سعر الفائدة انطلاقاً من حقيقة أن كلاً من المقرضين والمقترضين لهم أجل أو استحقاق مفضل، بمعنى أن شكل منحني العائد يعتمد على ظروف كل من العرض والطلب في الأسواق طويلة الأجل وقصيرة الأجل (قاسم والعلي، 2013).

وتقوم نظرية التفاضل الزمني على أن ثمن السلعة الحاضر يختلف تماماً عن ثمن السلعة المؤجل، وتعطي هذه النظرية قيمة اقتصادية كبيرة للزمن، حيث يتأثر معدل الفائدة بمدى تضحية الأفراد بدخولهم الحاضرة مقابل تكوين الاستثمارات المستقبلية (مخلوفي والعربي، 2011).

وهناك نظرية الأرصد المعدلة للاقتراض والتي تعرف أيضاً بنظرية سعر الفائدة الكلاسيكية الحديثة، ووفقاً لهذه النظرية يتحدد سعر الفائدة بتقاطع طلب الأرصد المعدلة للاقتراض مع عرض الأرصد المعدلة للاقتراض (فضيل، 2009).

وبوضوح (هنيدي، 2005) ثلاث نظريات تفسر سعر الفائدة: النظرية الأولى، نظرية التوقعات والتي تؤكد على أن سعر الفائدة يتحدد على ضوء توقعات العاملين في السوق، بحيث إذا كانت

2. موقع المصرف: من خلال أن المودع لا يريد الذهاب بعيداً عن مكان سكنه أو عمله لكي يودع مبلغاً ما في الوقت الذي يوجد فيه مصرف بجانب سكنه أو عمله.
3. انتشار الوعي المصرفي: عبر إدراك الجمهور بأن حفظ الأموال في المنزل شيء مصحوب بالمخاطر.

نموذج الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة فقد تم بناء نموذجين للانحدار الخطي يوضحان العلاقة بين متغيرات الدراسة على النحو التالي:

$$TLOANS = \alpha + \beta_1 INTL \dots \dots \dots (1)$$

$$TDEPOSITS = \alpha + \beta_2 INTD \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

TLOANS: حجم التسهيلات الائتمانية.

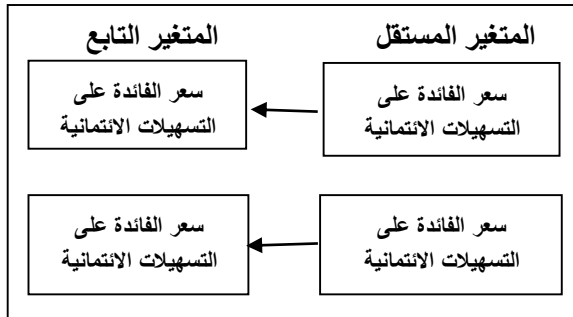
TDEPOSITS: حجم الودائع.

INTL: سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية.

INTD: سعر الفائدة على الودائع.

α : قيمة الثابت.

$\beta_{1,2}$: حساسية التغير في حجم التسهيلات الائتمانية وحجم الودائع الناتجة عن التغير في سعر الفائدة. والشكل التالي يوضح نموذج الدراسة:



المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة

الإحصاءات الوصفية:

الجدولين التاليين يعرضان ملخصاً لنتائج الإحصاءات الوصفية ومعاملات الارتباط المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

الجدول (1)

ملخص نتائج الإحصاءات الوصفية*

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
INTD	6.080345	2.047918	8.91	2.49
INTL	9.683793	1.49657	12.89	7.59

من النقود بوسيلة من وسائل الدفع، ويلتزم بمقتضاه المودع لديه (المصرف) برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله، كما يدفع المصرف فوائد على قيمة الوديعة" (قاسم والعلي، 2013).

والوديعة المصرفية هي: "المبلغ المصرح به بأية عملة كانت والمودعة لدى المنشآت المالية والمصرفية والواجبة الدفع والتأدية عند الطلب أو بعد إنذار في تاريخ استحقاق معين. وهناك بعض المبالغ التي يتم ايداعها في المصرف إلا أنها لا تدخل ضمن مفهوم الودائع منها (الحسيني والدوري، 2000):

• المبالغ المودعة بالعملة المحلية لقاء فتح الاعتمادات.

• المبالغ المودعة لقاء إصدار الكفالات.

• المبالغ المودعة بالعملات الأجنبية كغطاء للاعتمادات المفتوحة.

• مبالغ أحد فروع مصرف معين لدى فرع آخر من المصرف نفسه.

وتتأثر الودائع المصرفية بمجموعه من العوامل منها (عطية، 2008):

1. حجم الدخل: بمعنى أن زيادة دخل الافراد تعني زيادة قدرتهم على الادخار وبالتالي زيادة حجم الودائع لدى المصرف.
2. حجم النقد في التداول: إن زيادة تدفق الأموال إلى المصارف يزيد من ودائعها في جانب الخصوم ويزيد من أرصدها السائلة على شكل ودائع لدى البنك المركزي.
3. المركز المالي للمصارف: حيث تنعكس قوة المركز المالي للمصرف على زيادة ثقة الجمهور بأدائه ويزيد الاطمئنان لديهم كذلك زيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور يدفعهم إلى التعامل مع المصرف.
4. سعر الفائدة: حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى زيادة حجم الودائع المصرفية، بينما يؤدي انخفاضها إلى تحرك الأموال باتجاه فرص استثمارية تعطي عائداً أكبر من سعر الفائدة. ويوضح (كنجو وآخرون، 2006) أن هناك عوامل أخرى تتأثر بها الودائع المصرفية، منها:

1. السمات المادية والشخصية للمصرف: من خلال القدرة على خلق سمعة طيبة لدى الجمهور والحفاظ على هذه السمعة باستمرار.

1603.1	24377.9	6290.126	8888.655	TDEPOSITS
1184.8	15851.2	4241.53	5540.448	TLOANS

*المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول (2)

علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة*

TLOANS	TDEPOSITS	INTL	INTD	Variable
			1	INTD
		1	-0.019716	INTL
	1	-0.00356	-0.141879	TDEPOSITS
1	0.185054	0.130384	-0.019931	TLOANS
***معنوية إحصائية عند (1%) **معنوية إحصائية عند (5%) *معنوية إحصائية عند (10%)				

*المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

معيارى يقارب (4241.5)، وقد تراوحت هذه القيمة بين (1184.8) كحد أدنى و(15851.2) كحد أقصى، ويدل ذلك على وجود تقارب في حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من قبل البنوك التجارية الأردنية.

من خلال الجدول (2) يتبين لنا مايلي:

توجد علاقة ارتباط موجبة وغير دالة إحصائياً بين المتغير المستقل سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية (INTL) وبين المتغير التابع المتمثل بحجم التسهيلات الائتمانية (INF)، وقد بلغت قوة هذا الارتباط حوالي (13%). كما وتوجد علاقة ارتباط موجبة وغير دالة إحصائياً بين كل من حجم الودائع وحجم التسهيلات الائتمانية، بلغت قوتها حوالي (18.5%).

* ارتبط متغير سعر الفائدة على الودائع (INTD) بعلاقة ارتباط سالبة وغير دالة إحصائياً مع كل من سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية (INTL)، وحجم الودائع (TDEPOSITS)، وحجم التسهيلات الائتمانية (TLOANS)، بلغت قوتها حوالي (2-%)، (14%)، (2-%) على التوالي. كما وارتبط متغير سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية (INTL)، بعلاقة سالبة ضعيفة وغير دالة إحصائياً مع متغير حجم الودائع (TDEPOSITS)، وقد بلغت قوة هذه العلاقة (-0.00356).

من خلال الجدول (1) السابق يتبين لنا:

سعر الفائدة على الودائع (INTD): بلغ متوسط معدل الفائدة على الودائع للبنوك التجارية الأردنية حوالي (6.08%) وبانحراف معيارى يقارب (2.05%)، وقد تراوح هذا المعدل بين (2.49%) كحد أدنى و(8.91%) كحد أقصى، وهذا يشير إلى أن هناك تفاوتاً في أسعار الفائدة على الودائع للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.

سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية (INTL): بلغ متوسط معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية حوالي (9.7%) وبانحراف معيارى يقارب (1.50%)، وقد تراوح هذا المعدل بين (7.59%) كحد أدنى و(12.89%) كحد أقصى، وهذا يشير إلى أن هناك تفاوتاً في أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.

حجم الودائع (TDEPOSITS): بلغ متوسط حجم الودائع حوالي (8888.7) دينار وبانحراف معيارى يقارب (6290)، وقد تراوحت هذه القيمة بين (1603.1) كحد أدنى و(24377.9) كحد أقصى، ويدل ذلك على وجود تفاوت في حجم الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية.

حجم التسهيلات الائتمانية (TLOANS): بلغ متوسط حجم التسهيلات الائتمانية حوالي (5540) دينار وبانحراف

الجدول (3)

نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية

باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

المتغير (Variable)	الاستقرار	قيمة (t)	قيمة الاحتمالية	النتيجة
--------------------	-----------	----------	-----------------	---------

المستوى	0.672216-	0.8348	INTD
	4.375185-	***0.0024	
الفرق الأول	2.287391-	0.1825	INTL
المستوى	3.186493-	***0.0312	
الفرق الأول	0.610864-	0.8533	TDEPOSITS
المستوى	5.062903-	***0.0003	
الفرق الأول	0.074853	0.9581	TLOANS
المستوى	3.06661-	**0.0405	
الفرق الأول			
***معنوية إحصائية عند (1%)		**معنوية إحصائية عند (5%)	*معنوية إحصائية عند (10%)

الجدول (4)

نتائج اختبار تجانس البيانات Heteroskedasticity
لأثر معدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية*

قيمة الاحتمالية	قيمة chi ²
0.5937	1.042654

*المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

اختبار استقرارية البيانات:

استخدمت هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية، وللتأكد من استقرارية بيانات الدراسة المتعلقة بأسعار الفائدة فقد تم الاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) والذي يعتمد على قبول الفرضية العدمية عندما تكون قيمة المعنوية غير دالة إحصائياً ($\alpha < 5\%$)، بينما يتم رفضها عندما تكون قيمة المعنوية دالة إحصائياً ($\alpha > 5\%$).

والجدول (3) التالي يوضح نتيجة هذا الاختبار:

من خلال الجدول (3) السابق يتبين لنا أن جميع متغيرات الدراسة هي متغيرات غير مستقرة في المستوى، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم سكون المتغيرات، أي أن المتغيرات غير ساكنة في مستواها. ويتضح ذلك من قيمة الاحتمالية والتي كانت غير دالة ومعنوية إحصائياً عند مستوى الدلالة (5%) والتي بلغت (0.8348)، (0.1825)، (0.8533)، و(0.9581) لكل من سعر الفائدة على الودائع (INTD)، وسعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية (INTL)، وحجم الودائع (TDEPOSITS)، وحجم التسهيلات الائتمانية (TLOANS) على التوالي. ولكن بعد أخذ الفروق الأولى نجد أن متغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وساكنة، ويتضح ذلك من قيم الاحتمالية والتي بلغت (0.0024)، (0.0312)، (0.0003)، و(0.0405) على التوالي، وهي قيم دالة ومعنوية إحصائياً عند مستوى الدلالة (1%) و(5%).

اختبار فرضيات الدراسة:

تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال الاعتماد على اختبار

تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وقبل إجراء هذا الاختبار فقد تم التأكد من عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، وعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة. وكانت النتائج على النحو التالي:
أولاً: اختبار تجانس البيانات Heteroskedasticity:
للتأكد من عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity تم استخدام اختبار Breuch - Pagan لتجانس البواقي، ويقوم هذا الاختبار باختبار الفرضية الصفريية التي تنص على أن تباين أخطاء المتغيرات كلها متساوية، بينما تنص الفرضية البديلة على أن تباين الأخطاء يتزايد مع تزايد قيمة المتغير التابع، بمعنى أن زيادة قيمة المتغير التابع تؤدي إلى زيادة قيمة الخطأ، وقد تبين عدم وجود مشكلة في تجانس البيانات.

والجدولان (4) و(5) يوضحان نتيجة هذا الاختبار:

من خلال الجدول (4) السابق يتبين بأن نموذج الدراسة المتعلق بأثر معدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية لا يعاني من مشكلة عدم تجانس، حيث لم يكن لتوزيع مربع كاي Chi-square distribution أية دلالة إحصائية، إذ بلغت قيمة الاحتمالية (0.5937)، وعليه قبول الفرضية العدمية بأن تباين الخطأ متجانس.

من خلال الجدول (5) يتبين أن نموذج الدراسة المتعلق بأثر معدل الفائدة على حجم الودائع لا يعاني من مشكلة عدم تجانس، حيث لم يكن لتوزيع مربع كاي Chi-square distribution أية دلالة إحصائية، إذ بلغت قيمة الاحتمالية (0.9459)، وعليه

وبالتالي فلا يوجد هناك مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة.

من خلال الجدول (7) يتبين أن قيمة الدلالة الاحتمالية لكل من اختبار F-statistic، و Obs R-squared أكبر من (0.05)، حيث بلغت هذه القيمة (0.8505)، و (0.8306) على التوالي، وبالتالي فلا يوجد هناك مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة.

قبول الفرضية العدمية بأن تباين الخطأ متجانس.

ثانياً: اختبار الارتباط الذاتي Test of Auto Correlation:

للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة فقد تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، وكانت النتائج على النحو التالي: من خلال الجدول (6) يتبين أن قيمة الدلالة الاحتمالية لكل من اختبار F-statistic، و Obs R-squared أكبر من (0.05)، حيث بلغت هذه القيمة (0.9546)، و (0.9456) على التوالي،

الجدول (5)

نتائج اختبار تجانس البيانات Heteroskedasticity
لأثر معدل الفائدة على حجم الودائع*

قيمة الاحتمالية	قيمة chi ²
0.9459	0.00461

*المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول (6)

نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test
لأثر معدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية

Obs R-squared	F-statistic	قيمة الاختبار
0.111954	0.046505	قيمة الاختبار
0.9456	0.9546	قيمة Probability

الجدول (7)

نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test لأثر معدل الفائدة على حجم الودائع

Obs R-squared	F-statistic	قيمة الاختبار
0.371252	0.162891	قيمة الاختبار
0.8306	0.8505	قيمة Probability

علاقة موجبة بين معدل الفائدة وحجم التسهيلات الائتمانية، حيث كانت هذه القيمة تساوي (0.0064).

ومن ملاحظة قيمة معامل التحديد (R-Squared)، نجد أنها قد بلغت حوالي (23.5%)، بمعنى أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (معدل الفائدة) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (حجم التسهيلات الائتمانية) هي حوالي (23.5%)، وأن هناك ما نسبته (76.5%) عوامل أخرى تؤثر في المتغير التابع. وبالنسبة لمعادلة الانحدار يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$TLOANS = 0.019683 + 0.0064 INTL$$

نتائج الفرضية الثانية:

HO2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة على حجم الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (1985-

نتائج الفرضية الأولى:

HO1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (1985-2014).

بعد التأكد من أن بيانات الدراسة لا تعاني من مشكلة متعلقة بالازدواجية الخطية، والارتباط الذاتي، وعدم تجانس البيانات، تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وكانت النتائج على النحو التالي:

من خلال الجدول (8) يتبين لنا أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيمة الدلالة (0.9679)، وهي غير دالة إحصائياً. وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية. ومن خلال قيمة المعامل (β) يتبين لنا وجود

أوضحت وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لسعر الفائدة على حجم الودائع في العراق. في حين انقفت هذه النتيجة مع دراسة عطية (2008) التي بينت عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لسعر الفائدة على حجم الودائع في العراق. ومن خلال قيمة المعامل (β) يتبين لنا وجود علاقة سالبة بين معدل الفائدة وحجم الودائع، حيث كانت هذه القيمة تساوي (-0.018777).

ومن ملاحظة قيمة معامل التحديد (R-Squared)، نجد أنها قد بلغت حوالي (2%)، بمعنى أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (معدل الفائدة) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (حجم الودائع) هي حوالي (2%)، وأن هناك ما نسبته (98%) عوامل أخرى تؤثر في المتغير التابع. وبالنسبة لمعادلة الانحدار يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$TDEPOSITS = 0.039204 - 0.018777 \times INTD$$

الجدول (8)

نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لأثر معدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية

المتغير	قيمة (Sig.)	قيمة (β)
INTL	0.9679	0.0064
قيمة الثابت α	0.0218	0.019683
R-Squared	0.234661	
***معنوية إحصائية عند (1%)	**معنوية إحصائية عند (5%)	*معنوية إحصائية عند (10%)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول (9)

نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لأثر معدل الفائدة على حجم الودائع

المتغير	قيمة (Sig.)	قيمة (β)
INTD	0.4545	-0.018777
قيمة الثابت α	0.000	0.039204
R-Squared	0.02013	
***معنوية إحصائية عند (1%)	**معنوية إحصائية عند (5%)	*معنوية إحصائية عند (10%)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

النتائج:

الائتمانية لحجم التغير في أسعار الفائدة، بمعنى أن ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية لا يحول دون قيام المستثمرين بالاقتراض والحصول على الأموال اللازمة للاستثمار. وبالتالي فإن هناك عوامل أخرى غير سعر الفائدة تؤثر على حجم التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية الأردنية.

تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (1985-2014). وقد يدل ذلك على عدم استجابة التسهيلات

من شأنها تشجيع العملاء على الاحتفاظ بمدخراتهم في صورة ودائع في البنوك، وبالتالي الاستفادة من تلك المدخرات في منحها كتسهيلات ائتمانية لعملاء آخرين.

2. في ظل المنافسة القوية التي يعيشها القطاع المصرفي الأردني وللحفاظ على الحصة السوقية من العملاء لكل مصرف توصي الدراسة بضرورة الأخذ دائماً بعين الاعتبار الموازنة بين مصالح المصرف والعميل فيما يتعلق بأسعار الفائدة.

إجراء مثل هذه الدراسة ولكن بالتطبيق على المصارف الإسلامية في الأردن بحيث يتم المقارنة بينها وبين المصارف التجارية فيما يتعلق بأثر أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية وحجم الودائع.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة على حجم الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (1985-2014). وقد يدل ذلك على عدم استجابة حجم الودائع لحجم التغير في أسعار الفائدة، بمعنى أن انخفاض أسعار الفائدة على الودائع لا يحول دون قيام الأفراد والعملاء بإيداع أموالهم في البنك. وبالتالي فإن هناك عوامل أخرى غير سعر الفائدة تؤثر على الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية.

التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

1. ضرورة أن تحرص البنوك التجارية الأردنية على تنشيط حركة الودائع المصرفية لديها من خلال اتباع سياسات مصرفية

المراجع

- النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي من 18 إلى 20 ديسمبر، الدوحة، قطر.
- الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، يومي 5-6 مايو، الجزائر.
- هندي، م، (2005)، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- Brock, P. and Rojas-Saurez, L. (2000). "Understanding the Behavior of Bank Spreads in Latin America", *Journal of Development Economics*, (63): 51-60.
- Enyioko, N. (2012). "Impact of Interest Rate Policy and Performance of Deposit Money Banks in Nigerian", *Global Journal of Management and Business Research*, 12, (21): 22-29.
- Mashamba, T. Magweva, R. and Gumbo, L. (2014). "Analyzing the Relationship between Banks' Deposit Interest Rate and Deposit Mobilization: Empirical Evidence from Zimbabwean Commercial Banks (1980-2006)", *Journal of Business and Management*, 16, (1): 64-75.
- Ojeaga, D. Ojeaga, P. and Odejimi, D. (2014). "The Impact of Interest Rates on Bank Deposits Evidence From the Nigerian Banking Sector and A Regional Overview", *International Journal of Arts & Sciences*, 7, (6): 497-515.
- Patil, P. and Thakor, D. (2014). "Impact of Interest Rate on Nationalized Bank and Their Investors: A Study with Respect to Indian Banking System", *Global Journal for Research Analysis*, 3, (6): 33-35.

- حجازي، و، (2008)، المحاسبة عن القروض والائتمان، جامعة بنها، قسم التعليم المفتوح، بنها، www.pdfactory.com.
- الحسيني، ف، والدوري، مؤيد عبد الرحمن (2000)، إدارة البنوك، مدخل كمي استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- العازمي، ع، (2012)، أثر إجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- عطية، م، (2008)، "أثر تغيرات أسعار الفائدة في النشاط المصرفي: دراسة تطبيقية في مصرف الراجحي للسنوات (1997-2002)"، محور الدراسات المالية والمصرفية، المجلد (10)، العدد (2)، ص132-145.
- فضيل، ف، (2009)، "تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث"، قاسم، ع، والعلي، أ، (2013)، "قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على النشاطات المصرفية الأساسية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (29)، العدد (1)، ص243-263.
- كنجو، ك، الحمود، عصري؛ وشيحا، أيمن، (2006)، إدارة المؤسسات المالية، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة حلب، سوريا.
- محمد، س، وقطب، ع، (2011)، "الفائدة وأثرها على تغييرات حجم الودائع دراسة ميدانية في مصرف الراجحي للفترة من 2003-2007"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (26)، ص1-21.
- مخولفي، ع، والعربي، م، (2011)، "أهم الانتقادات الموجهة لسعر الفائدة كسعر إستراتيجي في النظام الاقتصادي المعاصر"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي

The Impact of Interest Rates on Size of the Credit Facilities and Deposits in Jordanian Commercial Banks (1985-2014)

*Gazi A. Al-Rqeebat, Turki M. Al-Fawwaz**

ABSTRACT

This study aimed to identify the impact of interest rates on the size of (Credit facilities, and deposits) in Jordanian commercial banks for the period (1985-2014). To achieve the study objectives the least squares (OLS) regression was used to indicate the relationship between variables of the study.

The results indicated that all the variables of the study are not stationary at level, but after taking first difference all variables become stationary. Also the results showed that there is no statistically significant effect of interest rates on credit facilities and deposits in Jordanian commercial banks, the alternative hypothesis rejected.

The result showed that there is a positive relationship between the interest rate and the size of the credit facilities, but it is a negative relationship with the deposit size.

Keywords: Commercial banks, Credit facilities, Deposits, Interest rate, OLS.

* Faculty of Business, Al- Albait University. Jordan (1, 2). Received on 07/06/2015 and Accepted for Publication on 07/09/2015.